



## ضبط الراوي وأثره في نقد الحديث

أبوصلاح إِمحمد علي خيلب الشريف

جامعة سبها- كلية التربية الشاطي قسم الدراسات الإسلامية

abusalahkhileb.1982@gmail.com

### المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أفصح العرب لسانا، وأبينهم حجة وأقواهم عبارة، صلاة تكتب بها السطور، وتشرح بها الصدور، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أمل بعد:

فإن علم الحديث واحد من العلوم الشرعية، وكانت العناية بهذا الأصل الشرعي كبيرة منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وتناقلوه بينهم؛ لأنه الطريقة التي يعرف بها الدين، وبعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى تحمل الصحابة تبليغ هذا الموروث الكبير إلى من بعدهم، وتوجهت جهودهم إلى تحقيق ذلك بأمرين: أحدهما عدم ضياع شيء منه، والثاني حماية هذا الحديث من أن يدخل فيه ما ليس منه، ولا يتحقق ذلك إلا بالدراسات النقدية لعلم الحديث، والمتمثلة في دراسة أحوال الرواة والمرويات من حيث الضبط والعدالة، والجرح والتعديل، والتحقق من السند والمتن، والرواية والدراية، والمتمثلة في سلسلة الرواة الذين نقلوا إلينا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودراسة نص الحديث النبوي، وعلم الطبقات المعروف بعلم تراجم الرجال الي ينسب عليه علم الجرح والتعديل، والغاية من هذه الدراسة تتمثل في حفظ الحديث النبوي من الضياع والانثار، والتمييز بين الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة؛ وذلك لمنع دخول الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الدين ودحض استهداف الزنادقة والمستشرقون الذين استهدفوا السنة النبوية بالتشكيك والشبهات المختلفة عليها، والمتمثلة بالطعن في سند الحديث ومتمته، محتجين بإهمال المحدثين له وزعمهم أنهم اقتصرنا في دراستهم للحديث على نقد سند الرواية دون متنها، وأنهم لم يتجاوزوا النقد الخارجي، فأصحاب الحديث من وجهة نظرهم يصححون المرويات اعتمادا على صحة أسانيدها فقط، ولم يكلفوا أنفسهم



نقد المتون وفحصها من الداخل، وعدم التعمق في فهم الموضوع، وأن منهجهم ينتابه القصور والخلل والسطحية، إن علم النقد في الحديث يعد من أهم الجوانب التطبيقية في علم دراية الحديث، فمن المعلوم أن علم الحديث يركز على ركنين أساسيين الرواية والدراية، ومعرفة أحوال الأحاديث سندا ومتنا، وتتبع دواوين الكتب الحديثة زهي مظنات النقد، لهذا يصعب على المستشرقين وغيرهم فهم هذا العلم، فعلم النقد بدأ منذ فجر الإسلام ولم تكن هناك حاجة ماسة إليه، ولهذا فإن النقد يعد من المعجزة الخالدة لحفظ الدين من الضياع، وبناء العقلية الإسلامية الناقدة الممحصنة، التي لا تأخذ كل ما تسمع وإنما تبحث وتتحرى وتنقب حتى تصل إلى الحقيقة؛ وذلك لتسهيل مهمة المفسر والفقير لاستنباط الأحكام، ابتغاء الأجر العظيم على بذل الجهد للمحافظة على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

### ماهية النقد لغة واصطلاحاً:

النقد لغة: النون، والقاف، والذال، أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه، وما يترتب عليه من الحكم جودة أو رداءة<sup>(1)</sup>.

النقد اصطلاحاً: علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على روايتها جرحاً وتعديلاً، بألفاظ مخصوصة ذات دلالات معلومة عند أهل الفن<sup>(2)</sup>.

### أسباب نشأة علم النقد في الحديث:

1- الغيرة على الدين، والحرص على السنة النبوية، باعتبارها ثاني مصادر التشريع الإسلامي وفيها

الحلال والحرام، وهذا يفسر لنا تشدد الصحابة واحتياطهم في قبول الرواية.

2- ظهور الفتن ونزوع الناس إلى الابتداع واستحلال الكذب، والوضع في الحديث، وخاصة في

أواخر عصر التابعين وما بعده.

3- ضعف ملكة الحفظ عند الكثيرين، وهذا ما يحول دون ضبط الرواية، الأمر الذي دعا النقاد

إلى ضرورة تتبع لنقل الأخبار وخاصة في المائة الثالثة وما بعدها.

<sup>1</sup> - معجم مقاييس اللغة، أحمد بن زكرياء بن فارس، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م، ط1، ج1، ص5-6.

<sup>2</sup> - مقدمة التاريخ، الإمام يحيى بن معين، تح: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1979م، ط1، ص6.



4- كثرة الرواة والمرويات، وطول العهد بالرواية من الصحابة، الأمر الذي جعل تتبع الرواة وسير المرويات من الضروريات اللازمة، وخاصة في المائة الثالثة وما بعدها<sup>(3)</sup>.

الضبط لغة: تدل كلمة الضبط في اللغة على عدة معان، فتأتي بمعنى لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، فيقال: ضبط الشيء يضبطه من باب ضرب؛ أي: لزمه لزومًا شديدًا، لذا يقال: هو أضبط من الأعمى، وأضبط من نملة<sup>(4)</sup>.

الضبط في الاصطلاح: ملكة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه من غير زيادة ولا نقصان لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه، لم يدر لعله يُحِيل الحلال إلى الحرام وإذا أده بحروفه فلم يبق وجهٌ يخاف فيه إحالته الحديث، حافظًا إن حدث به من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في حديث وافق حديثهم، بريئًا من أن يكون مدلسًا يحدث عن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(5)</sup> احتياطا في باب العلم، وله طرفان: العلم عند السماع، والحفظ بعد العلم عند التكلم فلو سمع ولم يعلم، أو لم يفهم، لم يكن ضابطًا، وكذا إذا شك في الحفظ بعد العلم أو السماع<sup>(6)</sup>.

#### أنواع الضبط في الراوي:

أولاً: ضبط الصدر: وهو الحفظ عن ظهر قلب، هو أن يُثَبَّت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء<sup>(7)</sup>، وأكثر الرواة كانوا يعتمدون على هذا النوع في أداء الحديث، ولم يكونوا يكتبون، وقد صدرت منهم خوارق في ذلك قد يشك فيها ويستغربها من لم يُجرِّبها، ولم يشاهد أصحابها، ورؤيت

<sup>3</sup> - دراسات في منهج النقد عند المحدثين، محمد علي قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ط1، ص15.

<sup>4</sup> - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، مطبعة الميرية، مصر، 1301هـ، ط1، (مادة ضبط)، ج7، ص340.

<sup>5</sup> - الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ص370-371.

<sup>6</sup> - جامع الأصول في أحاديث الأصول، أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، تح: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، 1969م، ب. ط، ج1، ص35.

<sup>7</sup> - زهة النظر في توضيح نخبة الخبر في مصطلح أهل الخبر، للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر، تح: عبدالله بن ضيف الله، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2001م، ص205.



عنهم أخبارٌ في قوة الحفظ يستغربها الإنسان في هذا العصر الذي انصرفت فيه النفوس عن الحفظ والاستحضار، واعتمد فيه على الكتب والأسفار، والحق أن تلك الروايات المتعلقة بالحفاظ وقدرتهم على الحفظ، إنما هي وقائع وليست ضروريًا من الظنون<sup>(8)</sup>، ومن أعجب ما رُوي في ذلك: قصة الإمام البخاري رحمه الله عندما قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، والقصة مشهورة، وقد قال الحافظ ابن حجر معلقًا على هذه الحكاية: "قلت: هنا يخضع للبخاري! فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب؛ فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة<sup>(9)</sup>."

### المعايير العلمية لمعرفة ضبط المصدر:

- 1- استفاضة ضبط الراوي بين الأئمة، وهذه الصورة هي أعلى الصور في هذا الباب.
- 2- تركية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه يحفظ حديثه ويتقنه.
- 3- سير روايات الراوي، ومقارنتها بروايات غيره من الثقات؛ لينظر هل يوافقهم أم يخالفهم؟ ويحكم على حديثه بعد ذلك بما يستحق، كما قال ابن معين: قال لي إسماعيل بن عليّة يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذلك؟ قلت له عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله<sup>(10)</sup>.
- 4- إذا نصوا على أن الراوي ثقة، وليس له كتاب، فهذا يدل على أنه يحفظ حديثه في صدره.
- 5- باختبار الراوي، كأن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أن الرجل ضابط لحديثه، وامتقن له، أما إذا خلط فيها وقدم وأخر؛ عرّف أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه ونوعه، فإن كانت هذه

<sup>8</sup> - ضوابط الرواية عند المحدثين، الصديق بشير نصر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط1، 1401هـ، ص124

<sup>9</sup> - فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط1، مج:1، ص486.

<sup>10</sup> - الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة بن تيمية، القاهرة، 1998م، ط1، ص21.

الأخطاء يسيرة عددًا ونوعًا، احتملوها له إذا كان أكثرًا، وإلا طعن فيه، ومسألة كثرة الخطأ وقلته مسألة نسبية، ترجع إلى كثرة حديث الراوي وقلته، فمن كان أكثرًا من أحاديثه الصحيحة، وأخطأ في أحاديث قليلة؛ ائتمل له ذلك الخطأ، كمن كان عنده عشرة آلاف حديث مثلاً، وأخطأ في عشرين حديثًا منها، وهذا بخلاف من لم يكن عنده إلا حديث واحد مثلاً، وأخطأ فيه، فمثل هذا يكون متروكًا، أو كمن عنده عشرة أحاديث، وأخطأ في خمسة منها؛ فهذا يطعن فيه، مع أن الخطأ في عشرين حديثًا، أو خمسين حديثًا، لا يضر من كان أكثرًا، واسع العلم والحصيلة، وكذلك يُعرف الضبط بالمذاكرة، كما قال أبو زرعة: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقليل له؛ وما يدريك؟ قال: ذاكُرته، فأخذت عليه الأبواب<sup>(11)</sup>.

ثانيًا: ضبط الكتاب:

تعريفه: وهو صيانة الراوي لكتابه منذ أدخل الحديث فيه، وصحَّحه، أو قابله على أصل شيخه ونحو ذلك؛ إلى أن يؤدي منه، وذلك لأن الراوي قد يتلى برجل سوء: سواء كان ابنًا، أو جازًا أو صديقًا، أو ورأفًا، أو نحو ذلك، فيدخلون في كتابه ما ليس منه، فعند ذلك يطعن في ضبط الراوي، ويسقط حديثه<sup>(12)</sup>، ويشترط في صاحبه صون كتابه عن تطرق الخلل والتزوير والتغيير إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدي منه، مع مقابله بأصل موثوق به كنسخة شيخه، وأن لا يعيره إلا لمن أمن أنه لا يغير أو يبدل فيه شيئًا، فإن لم يقابل كتابه، أو تهاون في المحافظة عليه، وروى من نسخ مستعارة أو مشتراة، فقد عرض نفسه للطعن وعُدَّ في طبقات المجروحين<sup>(13)</sup>.

<sup>11</sup> - تاريخ بغداد وذيوله، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، ط1، ج12، ص349، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تح: د. عبدالله عبدالمحسن التركي، دار هجر، 1409هـ، ط2، ص73.

<sup>12</sup> - نزهة النظر في توضيح نخبة الخبز في مصطلح أهل الخبز، للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر، تح: عبدالله بن ضيف الله، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2001م، ص205.

<sup>13</sup> - فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تح: د. عبدالكريم بن عبدالله الحفيري، دار المناهج، الرياض، 1426هـ، ط1، ج1، ص89، علوم الحديث، الإمام عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح، تح: نورالدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1986م، ب.ط، ص210، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل،

### المعايير العلمية لمعرفة ضبط الكتاب:

- 1- التنصيص من إمام على أن فلاناً صحيح الكتاب، أو أن كتابه هو الحكم بين المحدثين أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابته.
- 2- التنصيص على أن أصل الراوي الذي يُحدِّث منه مُقابلٌ على أصل شيخه، أو على نسخة معتمدة منه.
- 3- أن يوافق حديثه الذي يرويه من كتابه حديث الثقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابته، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون.
- 4- التنصيص على أنه لم يكن يُعبر كتابه، ولا يُخرَج أصله من عنده؛ لأن فاعل ذلك قد ينسى المعار إليه، وقد يُعبره للمأمون وغير المأمون؛ فيؤدي ذلك إلى إدخال شيء في كتابه، وهو ليس من حديثه، وقد لا يُميز ذلك، لا سيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه، فيسقط حديثه، فإذا توفرت في الكتاب شروطه التي قيدها بها، ثبت حفظه، وثبت كتابه، وكان الإمام أحمد بن حنبل لا يحدث إلا من كتاب (14).

ثانياً أثر النقد في سند الحديث وامتته:

لقد عني علماء الحديث بنقد السند والمتن في الحديث النبوي الشريف وذلك بوضع الضوابط والشروط والتي لا يصح الحديث إلا إذا توفرت أو ترد إذا ما اختل شرط منها.

- 1- اتصال السند، بحيث يثبت سماع كل راوٍ عن من روى عنه حتى الصحابي الذي روى الحديث، وقال عبدالله بن المبارك، "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء

الإمام محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تح: أحمد بن فارس، دار بن حزم، بيروت، لبنان، 2002م، ط1، ص66.

<sup>14</sup> - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الحافظ الخطيب البغدادي، تح: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ط3، مج:2، ص38، تقييد العلم، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: سعد عبدالغفار علي، دار الاستقامة، مصر، 2008م، ط1، ص58، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، الإمام المحدث علي بن سلطان محمد القارئ، تح: محمد نزار تميم، شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام، بيروت، لبنان، 1994م، ط1، ص249.

"(15)، وبين الحاكم النيسابوري أهمية تتبع الأسانيد والحكم عليها بقوله: " فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه ادرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا" (16).

2- عدالة الراوي، وهي ملكة إيمانية تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، وترك المفسقات وخوارم المروءة، وشرطها الإسلام والبلوغ والعقل والتقوى، وتثبت عادة بالنص أو بشهادة عدلين، أو الاستفاضة والشهرة، قد عبر الإمام مالك عن هذا المبدأ قائلاً: "لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين - يعني مسجد النبي صلى الله عليه وسلم- فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو أئتمن على بيت مال لكان به أميناً؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم عند بابيه، وتأمل هذه المقولة كيف لا يلتفتون إلى عدالة الراوي حتى يكون ضابطاً متقناً كما هو حال الزهري (17).

3- ضبط الراوي، وهو الحفظ والوعي لما يرويه، بواسطة الشيخ المتقن المحرر نظراً لمكانتها وعمق علمها، يقول السخاوي: "والحاصل أنه يبالغ في ضبط المتن لأن تغييرها يؤدي إلى أن يقال عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل أو يثبت حكم شرعي بغير طريقه (18).

4- عدم شذوذ الرواية، وهو تفرد الثقة مع مخالفته لمن هو أوثق منهم، وهذا الشرط لازم للسند والمتن معاً.

<sup>15</sup> - ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المحافظ الخطيب البغدادي، تح: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ط3، مج:2، ص200.

<sup>16</sup> - معرفة علوم الأحاديث، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977م، ط2، ص40.

<sup>17</sup> - ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، الإمام الطاهر الجزائري الدمشقي، تح: عبدالفتاح أبوغدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، ج1، ص93.

<sup>18</sup> - ينظر: فتح المغيب، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تح: محمد عبدالرحمن عثمان، دار الكتاب العربي، بيروت، 1979م، ب. ت، ج3، ص47.



5- عدم علة الرواية، وهو أمر خفي قادح في الرواية ينزلها من مرتبة الصحة إلى الضعف وهذا مجال فطاحل النقاد<sup>(19)</sup>، وبهذه الضوابط يتضح لنا جليا مدى عناية المحدثين بمتون الأحاديث ونقدها وعللها.

القواعد الأساسية التي وضعها العلماء لنقد الحديث سندنا ومنتنا.

أولا: علامات الوضع في السند:

1- أن يكون راويه كذابا معروفا بالكذب، ولا يرويه ثقة غيره، وقد عنوا بمعرفة الكذابين وتوارخهم وتتبعوا ما كذبوا فيه بحيث لم يفلت منهم أحد، وقد اعترف بعض المستشرقين بريادة المسلمين لهذا العلم قائل: ( سبر نجر): لم تكن فيما مضى أمة من الأمم المعاصرة أتت في علم أسماء الرجال يمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطير، الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشؤونهم<sup>(20)</sup>.

2- أن يعترف واضعه بالوضع، كما اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم بوضعه أحاديث فضائل السور.

3- أن يروي الراوي عن شيخ لم يثبت لقياه له أو ولد بعد وفاته أو لم يدخل المكان الذي ادعى سماعه فيه، كما ادعى مأمون أحمد المهروي أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله الحافظ بن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، قال بن حبان: فإن هشاما الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

4- وقد يستفاد الوضع من حال الراوي وبواعثه النفسية، مثل حديث ( الهريسة تشد الظهر) فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي، كان يبيع الهريسة.

<sup>19</sup> - ينظر: فتح المغيث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تح: محمد عبدالرحمن عثمان، دار الكتاب العربي،

1979م، بيروت، ب. ت، ج 1، ص 193-293.

<sup>20</sup> - الرسالة المحمدية، سليمان الندوي، الدار السعودية، جدة، 1984م، ط 2، ص 64.





ثانيا: علامات الوضع في المتن.

- 1- ركافة اللفظ: بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا اللفظ ركيك لا يصدر عن فصيح ولا بليغ فكيف بسيد البلغاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
- 2- فساد المعنى: بأن يكون الحديث مخالفا لبديهيات العقول من غير أن يمكن تأويله، مثل أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت عند المقام ركعتين.
- 3- مخالفته لصريح القرآن، بحيث لا يقبل التأويل، مثل ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء؛ لأنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْزِرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ (21).
- 4- مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، مثل حديث أن النبي وضع الجزية على أهل خيبر ورفع عنهم الكلفة، مع أن الثابت في التاريخ لم تكن معروفة الجزية ولا مشروعة في عام خيبر.
- 5- موافقة الحديث لمذهب الراوي: وهو متعصب مغال في تعصبه، كأن يروي رافضي حديثا في أهل البيت.
- 6- أن يتضمن الحديث أمرا من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله، لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، وبهذا حكم أهل السنة على حديث (غدير خم) بالوضع والكذب.
- 7- اشتغال الحديث على إفراط في الثواب العظيم، على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الحقير الصغير، ترفيقا لقلوب الناس وإثارة لتعجبهم، مثل: (من صلى الضحى كذا وكذا ركعة، أعطي ثواب سبعين نبيا) (22).

<sup>21</sup> - سورة فاطر، الآية 18.

<sup>22</sup> - ينظر: السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، مصر، 2006م، ط3، ص115-120، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي، دار العقيدة، القاهرة،

## أثر نقد الراوي في علم الجرح والتعديل:

ماهية الجرح والتعديل:

الجرح لغة: جرح جرحاً، أصابته جراحة، وجرحته شهادته وروايته، واجترح الشيء: اكتسبه، وأكثر ما يستعمل في الجرائم، واستجرح الشاهد: استحق أن يطعن فيه، ويقال: كثرت هذه الأحاديث واستجرحت فسدت وقل صحاحها<sup>(23)</sup>.

الجرح اصطلاحاً: هو وصف متى التحق بالراوي، والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به<sup>(24)</sup>.

التعديل لغة: عدل عدلاً وعدولاً: مال. ويقال: عدل عن الطريق حاد، وإليه: رجع، وعدل الشيء أقامه وسواه، والشاهد أو الراوي: زكاه. والعدل: الإنصاف، وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه<sup>(25)</sup>.

التعديل اصطلاحاً: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة<sup>(26)</sup>.

## عدالة الراوي وضبطه:

الأصل الشرعي لاعتبار العدالة والضبط في الرواة:

أولاً: القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾<sup>(27)</sup>.

2008م، ط3، ص136، دفاع عن الحديث النبوي، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة وهبة، القاهرة، 2000م، ط1، ص93.

<sup>23</sup> - تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الهروي، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ط1، ج1، ص86.

<sup>24</sup> - جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات محمد بن عبدالكريم الشيباني، تح: عبدالقادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، 1969م، ب. ط، ج1، ص126.

<sup>25</sup> - الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ط4، ج5، ص1761.

<sup>26</sup> - علم الجرح والتعديل، عبدالمنعم السيد نجم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1400هـ، ط12، العدد الأول، ص55.

<sup>27</sup> - سورة الحجرات، الآية، 6.



وجه الدلالة: أن الآية تنص على وجوب التبين والتثبت من حقيقة خبر الفاسق<sup>(28)</sup>.

ثانيا: السنة النبوية المطهرة:

قوله صلى الله عليه وسلم: ( نضر الله امرءا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من أفقه منه... )<sup>(29)</sup>.

وجه الدلالة: أن جرح الرواة بقدر الحاجة لا يعد من الغيبة المحرمة، وأن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعا لا يمكن الوصول إليه إلا بها<sup>(30)</sup>.

#### ● عدالة الراوي:

مفهوم العدالة: هي ملكة تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروءة، ويدخل في انتفاء العدالة عدة أمور منها:

- 1- الكافر.
- 2- غير العاقل؛ كالمجنون، والصبي.
- 3- الراوي المجهول.
- 4- المبتدع: من اعتقد ما لم يكن معروفا في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، مما لم يكن عليه أمره ولا أصحابه.
- 5- الفاسق: من عرف بارتكاب كبيرة أو بإصراره على صغيرة.
- 6- المتهم بالكذب: من يتعامل بالكذب ولم يعرف أنه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم.
- 7- الكذاب: من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم متعمدا ولو مرة واحدة.
- 8- مخروم المروءة<sup>(31)</sup>.

<sup>28</sup> - الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، 2006م، ط1، ج16، ص312.

<sup>29</sup> - رواه الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ر. ح، 2658.

<sup>30</sup> - رياض الصالحين، يحيى بن شرف النووي، دار بن الجوزي، السعودية، 1421هـ، ط1، ص575.

<sup>31</sup> - ينظر: فتح المغيث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تح: محمد عبدالرحمن عثمان، دار الكتاب العربي، 1979م، بيروت، ب. ت، ج1، ص287.



● ضبط الراوي:

- المقصود بالضبط: نقله المروي كما تلقاه الراوي (لفظاً أو معنى)، ويندرج تحته عدة أمور منها:
- 1- كثرة الوهم: أن تكثر من الراوي الرواية على سبيل التوهم فيصل الإسناد المرسل، ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك.
  - 2- كثرة مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه أو لجمع من الثقات.
  - 3- سوء الحفظ: أن لا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه، بل يتساوى الاحتمالان.
  - 4- شدة الغفلة: أن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميز به الصواب من الخطأ في مروياته.
  - 5- فحش الغلط: أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة.
  - 6- الجهل: جهل الراوي بمدلولات الألفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها عند الرواية بالمعنى حيث يتعين ذلك الأداء باللفظ الذي سمعه اتفاقاً؛ لئلا يقع فيما يصرف الحديث عن المعنى المراد به.
  - 7- تساهل الراوي في مقابلة كتابه وتصحيحه وصيانته من العيوب المخلة بالضبط<sup>(32)</sup>.

---

<sup>32</sup> - خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم بن عارف العوني، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، 1421هـ، ط1، ص15.



### الخاتمة:

الحمد لله الذي أعانني على إتمام دراسة ظاهرة الدلالة اللغوية في تفسير القرآن الكريم فله الحمد أولاً وآخراً، ومن خلال ما تمّ تناوله في هذا البحث الوجيز خلصت إلى جملة من النتائج سأوجزها في النقاط التالية:

- 1- إن حقيقة النقد في الحديث النبوي، يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً.
- 2- إن من أسباب نشأة النقد في الحديث النبوي، كان بسبب الغيرة على السنة النبوية من أهل البدع والكذب والتدليس في الأحاديث، وقلة الحفظ، وكثرة الرواة والرواية في هذا الصدد فلزم التصدي لهذه الوقائع للحفاظ على السنة النبوية .
- 3- لقد اعتنى علماء الحديث بنقد السند والمتن معا في الحديث النبوي الشريف ، وذلك بوضع الضوابط والشروط، والمتمثلة في اتصال السند، وعدالة الراوي وضبطه، وعدم الشذوذ والعلة.
- 4- إن العلماء اهتموا بالسند والمتن في النقد ومن أهم العلامات التي اعتمد عليها في نقد السند والمتن تتمثل في الكذب، والوضع، والرواية عن أشخاص غير معروفين، وبواعث الراوي النفسية لديه، والركاكة في اللفظ، وفساد المعنى، ومخالفة صريح القرآن، والحقائق التاريخية، والتعصب والمغالاة في المذهب .
- 5- استعمل المعاصرون من العلماء مصطلح نقد المتن في أكثر من معنى؛ من تلك المعاني محاولتهم التوفيق بين متن الحديث المقبول وما يعارضه من آيات قرآنية، أو أحاديث نبوية، أو قواعد فقهية.



6- إن علم الجرح والتعديل يبحث فيه أحوال رواة الحديث من حيث اتصافهم بشرائط قبول رواياتهم أو عدمه، ويسمى علم الرجال أيضا، يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديله بألفاظ مخصوصة، يتميز به الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود. .

7- إن علم نقد الحديث، وعلم الجرح والتعديل، كان موجودا منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم، حيث كانت الجهود تصرف إلى نقد المتون قبل رجال الإسناد، ولم يكن يتوجه النقد إلى الإسناد باعتبار الصحابة كلهم عدول لا يجترؤون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

8- اشتهر الخليفة عمر بن الخطاب والسيدة عائشة رضي الله عنهم بالنقد في مقدمة هذه الطبقة، وذلك بسبب فوات الفهم، وعدم الضبط، وعرض الحديث.

والحمد لله رب العالمين.

## المصادر والمراجع



- 1: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة بن تيمية، القاهرة، 1998م، ط1، ص21.
- 2: تاريخ بغداد وذيوله، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، ط1، ج12، ص349.
- 3: تقييد العلم، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: سعد عبدالغفار علي، دار الاستقامة، مصر، 2008م، ط1، ص58.
- 4: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الهروي، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ط1، ج1، ص86.
- 5: توجيه النظر إلى أصول الأثر، الإمام الطاهر الجزائري الدمشقي، تح: عبدالفتاح أبوغدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، ج1، ص93.
- 6: جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات محمد بن عبدالكريم الشيباني، تح: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، 1969م، ب. ط، ج1، ص126.
- 7: الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، 2006م، ط1، ج16، ص312.
- 8: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الحافظ الخطيب البغدادي، تح: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ط3، مج:2، ص200.
- 9: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم بن عارف العوني، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، 1421هـ، ط1، ص15.
- 10: دراسات في منهج النقد عند المحدثين، محمد علي قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ط1، ص15.
- 11: دفاع عن الحديث النبوي، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة وهبة، القاهرة، 2000م، ط1، ص93.
- 12: الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ص370-371.
- 13: الرسالة المحمدية، سليمان الندوي، الدار السعودية، جدة، 1984م، ط2، ص64.



- 14: رياض الصالحين، يحيى بن شرف النووي، دار بن الجوزي، السعودية، 1421هـ، ط1، ص575.
- 15: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، مصر، 2006م، ط3، ص115-120.
- 16: سنن الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ر. ح، 2658.
- 17: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، الإمام المحدث علي بن سلطان محمد القارئ، تح: محمد نزار تميم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1994م، ط1، ص249.
- 18: الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ط4، ج5، ص1761.
- 19: ضوابط الرواية عند المحدثين، الصديق بشير نصر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط1، 1401هـ، ص124.
- 20: علم الجرح والتعديل، عبدالمنعم السيد نجم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1400هـ، ط12، العدد الأول، ص55.
- 21: علوم الحديث، الإمام عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح، تح: نورالدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1986م، ب.ط، ص210.
- 22: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، ط1، مج:1، ص486.
- 23: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تح: د. عبدالكريم بن عبدالله الحفيير، دار المناهج، الرياض، 1426هـ، ط1، ج1، ص89.
- 24: فتح المغيث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تح: محمد عبدالرحمن عثمان، دار الكتاب العربي، بيروت، 1979م، ب.ت، ج3، ص47.
- 25: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي، دار العقيدة، القاهرة، 2008م، ط3، ص136.
- 26: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، مطبعة الميرية، مصر، 1301هـ، ط1، (مادة ضبط)، ج7، ص340.
- 27: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، الإمام محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تح: أحمد بن فارس، دار بن حزم، بيروت، لبنان، 2002م، ط1، ص66.





- 28: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن زكرياء بن فارس، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م، ط1، ج1، ص5-6.
- 29: معرفة علوم الأحاديث، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977م، ط2، ص40.
- 30: مقدمة التاريخ، الإمام يحيى بن معين، تح: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1979م، ط1، ص6.
- 31: مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تح: د. عبدالله عبدالمحسن التركي، دار هجر، 1409هـ، ط2، ص73.
- 32: نزهة النظر في توضيح نخبة الخبر في مصطلح أهل الخبر، للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر، تح: عبدالله بن ضيف الله، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2001م، ص205.